

عماد الدين أديب

مصادقية جماعة الإخوان !!



دخلنا الآن في مرحلة الجدال السياسي الدعائي العبثي الذي ينتمي إلى الهديان واللامعقول! وصل عقل بعض القيادات التي تنتمي إلى جماعة الإخوان إلى درجة من الإنكار للواقع وتصوير الواقع ونقله إلى العالم حسبما يريدون وليس بناء على معطيات الحقائق والأحداث.

من ضمن الخزعبلات التي سمعناها في الساعات القليلة الماضية مجموعة من التصريحات التي انقلها كما هي كما جاءت على لسانهم:

التصريح الأول: «الذي قام بحرق الكنائس في الصعيد هم الأقباط أنفسهم حتى يوصلوا النهضة بالإسلاميين».

التصريح الثاني: «بلمطجية الشرطة هم الذين يهاجمون الأقسام ومديريات الأمن وهم الذين يقتلون الضباط والجنود».

التصريح الثالث: «الانقلاب الذي تم برعاية أمريكية وتنسيق كامل بين القاهرة وواشنطن من أجل ضرب مشروع النهضة الإسلام الذي كان سيفجر وجه المنطقة باكملها».

التصريح الرابع: «لا يوجد لدينا قنصاة وليس لدينا أي أسلحة والسلاح البسيط الذي نستخدمة هو -قطف- لحماية النفس ولم نطلق رصاصة واحدة على الشرطة لأن اعتماداتنا كانت دولاً سلمية!»

وأستطيع أن أستمر في سرد عشرات التصريحات التي تتحدى العقل والمنطق والدين والحقيقة ولكنني أتوقف حتى أسأل السؤال الكبير الذي يطرح نفسه بقوة على عقولنا وضمايرنا: هل يستند قادة الإخوان الآن ما بقي لديهم من مصادقية ممكنة لدى جماهيرهم وانصارهم ولدى الرأي العام؟ إنني أسأل لو قمنا اليوم بعمل قياس رأي عام حول شعبية ومصادقية الجماعة ومدى ثقة الرأي العام المصري في قادتها ونواياهم تجاه البلاد والعباد فماذا سوف نجد؟

في اعتقادي أن مثل هذه التصريحات التي تجافي وتناقض الحقائق على أرض الواقع ترسخ في ذهن الناس البسطاء أن جماعة الإخوان هي جماعة عنف وارهابة تستغل شعارات الإسلام وتستخدم المال السياسي لاستغلال الاحتجاجات الاجتماعية للسيطرة على البسطاء من أنصارها.

علي الخرحاني

الإخوان ومآزق التكيف مع العصر والأوان

تمكن مشكلة (الإخوان) في بلداننا العربية أنهم يريدون الجمع بين الدنيا والآخرة أو بين الدين والدنيا ولكن برؤية ارتدادية ماضوية وبياجتهادات أزمنة غابرة تختلف مشاكلها وظروفها عن الظروف والمشاكل والقضايا الراهنة والمعاصرة وطرق تفكير مغايرة، أما زماننا وعصرنا فقد صارت الأوضاع معقدة ومركبة بل ومتشابكة وتحتاج إلى فقه جديد لعصر جديد وعقليات منفتحة لا عقليات تعيش بيننا وتفكيرها في الماضي كالذي يحلم أحلام يقظة ومنقطع عن واقعه وعصره وناسه ومجتمعهم.

وهذا واضح وملمس ومن خلال وصول الإخوان إلى السلطة فقد بدؤوا في صبغ الحياة في مصر أرض الكنانة بصبغة إخوانية وتناسوا بأن المجتمع المصري متنوع فنيبه المسيحي أو القبطي وفيه العلماني والليبرالي وفيه الذي ينتشد الحياة المدنية التي تحترم حقوق الإنسان والعدالة والحرية الاجتماعية ويكره الإرهاب والجبر والتقهر وفرض الاستبداد والقمع وفرض قناعات فئة داخل المجتمع على قناعات الفئات والشرائح المجتمعية الأخرى وهذا ما سبب انقساماً داخل المجتمع المصري بل وداخل الشرائح التي كانت من قبل تتعاطف مع جماعة الإخوان وتحوّلت إلى الطرف الآخر المناوئ لهذه الجماعة التي تزعم امتلاك الحقيقة وتزكي نفسها على بقية الطوائف الأخرى لانهم يعتقدون أنهم على الحق والصواب وما عداهم هم أهل الزيف والضلال واللغي والمغفیان وتناسوا أيضاً ان المسألة في الأخير كلها سياسة في سياسة وليست من أمور العقيدة بل من أمور الدنيا التي يتشارك فيها المسلم وغير المسلم وتتعايش فيها كل الطوائف والشرائح والفئات بصرف النظر عن اللون أو الجنس أو الدين لأن الوطن للجميع.

إن التشدد الذي تلمسه في سلوك بعض عناصر الإخوان مرجعه إلى هذه العقليات المتحجرة التي ترى نفسها فوق الجميع وأن قولها هو الحق والفصل خاصة عند جماعة التكفيريين من هذه الفئة المحسوبة على الإسلام السياسي مع أن غالبية المجتمع المصري شعب مسلم وتغلب عليه العاطفة الدينية ويمكن أن تزايد جماعة الإخوان على الشعب المصري في هذه الجزائية أو تدعي أنها متميزة عن بقية الطوائف الإسلامية داخل المجتمع المصري خاصة الأغلبية الصامتة والتي لا ترى ما تراه جماعة الإخوان أو تخالفها الرأي والسلوك والمنهج والأهداف والرامي القريبية أو البعيدة ويكفي أن ترى أو تسمع أو تشاهد حالة الحراك السياسي والاجتماعية تجاه هذه الجماعة التي أثبتت فشلها في السياسة وفي قيادة المجتمع أو حتى في عملية التحاور مع الأطراف الأخرى المعارضة لها لأنها لم تدرك أو تستوعب بعد مشاكل عصرها وواقعها وتحديات هذه المرحلة التي تمر بها بعض الشعوب العربية في الوقت الراهن ولا تملك حلولاً لهذا الواقع سوى العنصرية والتلويح بانتهاج أساليب التصعيد والتهديد بالإرهاب وإفلاق السكينة والأمن وإثارة الفوضى وإيقاف عملية التنمية ويكفي أن تشاهد وتسمع حالة لرفض الفئات والشرائح التي تنتمي إلى الإخوان من قبل الكثيرين من سكان الصعيد المصري بل والعربي والإسلامي والغربي وكان العالم بأسره يريد أن يقول لجماعة الإخوان في مصر وفي غيرها عيشوا عصركم وتكيفوا معه حتى يمكن قبولكم في هذا الزمن المعاصر ولا تعيشوا في جلايب الآباء والأجداد مفصولين عن واقعكم وزمنكم وعصركم.

عليه والمطلوب أيضاً من الإخوان أن يتوقفوا وأن يراجعوا كل إخفاقاتهم ابتداءً من وعودهم عنها ومروراً بإخفاقاتهم وتسرعهم بإصدار إعلانات دستورية متلاحقة بهدف تحسين قياداتهم وجعلهم فراعنة فوق مستوى المحاسبة وإنهاء بخروج ملايين المصريين في مظاهرات غير مسبوقه في تاريخ البشرية ضدكم، وكذلك بقيائهم في حالة من العداء والمكابرة وفي تحد غير مفهوم لإرادة الشعب المصري بأكمله !!

ويبقى القول إن محاولة قهر المصريين وكسر إرادتهم تحت مبررات دينية أو باسم الدين من قبيل تطبيق أحكام الشريعة على الطريقة الإخوانية هم سيجنون ثمنه باستعداد عامة الشعب المصري، ولذا عليهم أن يتوقفوا وأن يراجعوا كل بنود هذه التركة بنداً بنداً، ما لم فإنه محكوم عليهم بالفناء، وذلك لأن إيديولوجيتهم الدينية (القدرية) لن تمكنهم من إحداث مراجعة عميقة لإخفاقاتهم، فهم يعتبرون أن ما حدث لهم ليس مجرد أخطاء سياسية ارتكبوها بحماقاتهم، وإنما قضاء وقدر إلهي كتب عليهم ومن ثم يوجرون على تحمله وتحمل نتائجه وتداعياته!!

والواقع أن مثل هذه الذهنية التي يتمسك بها الإخوان ليست مؤهلة لإجراء مراجعة، وإنما مهياة لا تكتاب كوارث وحماقات جديدة.

ومن هنا أتصور بأن جماعة الإخوان في مصر سوف تنحل وتنتفت إلى جماعات صغيرة تزاول عملها السياسي من مواقع هامشية وستكون مطالبة من قبل المجتمع وفعالياته السياسية والثقافية باختبارات قاسية حتى تبرهن فيها على وطنيتها المصرية وعن ابتعادها عن التنظيم الدولي للإخوان والإيمان بالديمقراطية



مصطفى بكرى

بيان خادم الحرمين.. المعاني والدلالات

وهذا ما عهدناه من خادم الحرمين من صلابة في الموقف وجرة في قول الحق وطرح عقلاني هدفه مصلحة المنطقة واستقرارها وخير شعوبها.

ونفس الموقف أكدت عليه العديد من البلدان الأخرى، وتحديداً الأردن، والرئاسة الفلسطينية، كما أن البيان حظي باهتمام واسع في الدوائر الشعبية والرسمية العربية والإقليمية والدولية.

وفي واشنطن أثار البيان قلقاً كبيراً لدى الدوائر الحكومية والاستخباراتية، حيث اعتبرت هذا الدوائر البيان بمثابة نقطة تحول في مسار العلاقة الأمريكية - السعودية خاصة أن واشنطن من الدول المؤيدة للتصعيد ضد مصر والتهديد بقطع المعونات عنها واتخاذ إجراءات حاسمة في مجلس الأمن ضدها.

وفقاً للمعلومات فإن البيان السعودي يدرس جيداً في جميع هذه الدوائر خاصة أنه احتوى على عبارات قاطعة وضيقة ضد القوى التي تثير الفتنة وتدعم الإرهاب والتي حتماً ستكتوى بنارها.. وعندما تأتي هذه العبارات من حاكم دولة بوزن المملكة العربية السعودية فهي بالتأكيد تعكس حالة من الغضب الشديد تجاه سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر والمنطقة العربية.

لقد سعت الرياض أكثر من مرة إلى الطلب من الولايات المتحدة مراجعة موقفها من الأحداث الجارية في مصر، مؤكدة أن مصر هي حجر الزاوية في المنطقة، وأن الرهان على تفتيتها وتقسيمها هو رهان خاطئ يعكس عدم وعي بحقائق الأمور على الساحة سلمية.

ولم يكن هذا الموقف جيداً على المملكة، بل إن وصول جماعة الإخوان إلى الحكم ومماستهم الإقصائية وإساقهم للإسلام ومصلحة الوطن والأمة قد أثاروا انزعاجاً شديداً لدى المملكة، إلا أنها فضلت عدم التدخل في هذا الوقت وراحت تعارض في صمت، متمنية لمصر التخلص من أزمتها، ولكن مع استمرار الإخوان في تهجمهم كانت السعودية تبدي تخوفها على استقرار البلاد ووحديتها.

وعلى هامش مهرجان الجنادرية الأخير في شهر مارس الماضي كنت أجلس إلى جوار الأمير متعب بن عبد الله بن عبد العزيز وزير الحرس الوطني السعودي، ساعتها قال لي إن ما يجري في مصر يؤثر على السعودية وعلى المنطقة بأسرها، وإن مصر بالنسبة لنا هي حجر الزاوية وإنما نذكر المخاطر والمؤامرات التي تحاك ضدها وإن قولونا مكمم وإن المملكة لا تتدخل في مصر وشعبها أبداً، ثم سكت الأمير برهة من الوقت وقال لقد لاحظت خلال الأونة الأخيرة أن والدي خادم الحرمين الشريفين يطيل السجود في صلاته، وعندما سألتها قال لي إنني أدعو لمصر بالأمن والاستقرار وأدعو لشعبها بالتقدم والنهوض، وأن يحميها من كيد الكافرين وغدر الغدائرين.

كانت الكلمات تعبر عن حب وإخلاص حقيقي، إنها نفس الكلمات التي سمعتها من الأمير بندر بن سلمان بن عبد العزيز ومن د. عبد العزيز خوجة وزير الإعلام، ومن السفير السعودي في القاهرة أحمد القطان، الذي كان يتابع الملف المصري بكل أبعاده ويوافي القيادة السعودية بحقائق الأوضاع على الأرض بكل صدق وأمانة.

الموقف السعودي هو بالفعل نقطة ارتكاز مهمة يمكن الانطلاق منها، ليس فقط تعبيراً عن وزن وحجم المملكة وتأثيرها المعروف عربياً وإقليمياً ودولياً، ولكن لأن خادم الحرمين الشريفين كان في بيانه ورويته أبعد نظراً وأكثر إدراكاً للمسئولية ووعياً بالمخاطر المحدقة بمصر والأمة بأسرها.

المصرية وفتح الطريق أمام حرب أهلية لا تبتغي ولا تندر. كان للبيان رد فعل جماهيري واسع النطاق، أدرك المصريون في هذه اللحظة التاريخية المهمة أن موقف المملكة، ملكاً وحكومة وشعباً، هو موقف مبدئي، لا تردد ولا تراجع فيه.

كان الموقف السعودي يعني إشهاراً للتحدي للسياسة الأمريكية والغربية الهادفة إلى محاصرة مصر، كان ذلك يعني أن المملكة تقول لأمريكا: لن نسمح بالعبث بأمن مصر، وسنفضح المخطط وستصدي لكل الأدوات التي تريد نشر الفلأكل والإرهاب. لم يكن الموقف سهلاً، فالمملكة تدرك أن لهذا الموقف ثمناً كبيراً، لكنها قررت في هذه اللحظة التاريخية أن تطيح بكل التحذيرات والتهديدات وأن تعلن وقوفها إلى جانب مصر مهما كلفها من تضحيات.

لم يكن هذا هو الموقف الأول، إنها سلسلة طويلة من المواقف، كانت فيها السعودية دوماً تعطي العلاقة مع مصر أولوية على ما عداها.

منذ نجاح ثورة 30 يونيو كانت السعودية واضحة في موقفها جنباً إلى جنب مع موقف دولة الإمارات العربية الشقيقة ورئيسها الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، وآخرين من العرب والأجانب.

قدمت خمسة مليارات دولار لمصر، ومبالغ أخرى في الطريق، وأكدت منذ البداية على وفاء المملكة إلى جانب مصر وثورتها، وقالت: «نشد على أيدي رجال القوات المسلحة جميعاً، ومثله على شخص الفريق أول عبدالفتاح السيسي، الذين أخرجوا مصر في هذه المرحلة من نفق مظلم، يعلم الله أبعاده وتداعياته».

إن دلالات الموقف الأخير الذي صدر عن خادم الحرمين سوف تؤثر بالإيجاب على العديد من دوائر صنع القرار عربياً وإقليمياً ودولياً.

لقد لقي هذا البيان ترحيباً شعبياً مصرياً واسعاً عبّر عنه البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية، الذي أكد فيه الرئيس عدلي منصور بالقول: «إن الشعب المصري استمع إلى بيان خادم الحرمين الشريفين الواضح والجازم لدعم مصر حكومة وشعباً، في مواجهة الإرهاب الذي أطل بوجهه البغيض على أرض الكنانة». وقال إن الأوقات العصيبة التي تشهدها الشعوب والأمم هي التي تكشف عن المعادن الحقيقية للقادة والشعوب، ومن ثم فإن بيان خادم الحرمين جاء لتؤكد من جديد على أصالة موقفه، وأن العالمين العربي والإسلامي في أشد الحاجة إلى الإنصات للصدوة التي أطلقها خادم الحرمين لواجهة الإرهاب الذي لا يبرى دينا ولا ذمة!!.

أما دولة الإمارات فتكرر موقفها الثابت والمبدئي الرفض لحكم الإخوان والإرهاب والسائد في مصر شعباً وقيادة، حيث أكد البيان تمشين دولة الإمارات لبيان الملك عبد الله بن عبد العزيز، معتبرة أن هذا التصريح يتم عن اهتمام خادم الحرمين بأمن مصر واستقرارها وشعبها كما يأتي في لحظة محورية مهمة تستهدف وحدة شعب مصر الشقيقة واستقرارها، وينبع من حرص خادم الحرمين على المنطقة ويعبر عن نظرة واعية تدرك ما يحاك ضدها.

وأكد البيان الإماراتي إن الإمارات تغتنم هذه الفرصة لتؤكد وقوفها مع المملكة في دعم مصر الشقيقة وسيادة الدولة المصرية، وتؤكد أنها تدعم دعوة خادم الحرمين لعدم التدخل في شؤون مصر الداخلية، وكذلك موقفه الثابت والحازم ضد من يقدون نار الفتنة ويثيرون الخراب فيها انتصاراً لمصر الإسلام والعروبة،

قراءة سياسية في آفاق المشهد المصري

تتلاشى في الآفاق، إن إعجاب الشباب المصري بالشرق أول السببي وتنامي شعبيته في أوساطهم وفي الشارع المصري عموماً يجب ألا يدفعنا التركيز على شخصيته دون فهم أفعاله الوطنية مع احترامنا الشديد للدور الوطني والعربي الذي اضطلع به هذا الرجل وانحياز الواضح إلى مصر والجماهير المصرية.. لأنه إذا كان البديل هو شخص السبسي فلم الإطاحة بمرسي دورها التاريخي وتدرك أن ما هو مطلوب منها ليس مجرد إسقاط نظام، وإنما بناء مؤسسات حزبية راسخة تقود عملية التنمية وتلج بمصر إلى عالم الدول الصناعية المتقدمة والفضية وذات التوجه الديمقراطي الراسخ والمستقر.

وهذا هو بطنى الهدف الجوهري الذي لا ينبغي أن يغيب عن أذهان قادة ثورة (30) يونيو 2013م لاسيما في ظل النشوة والنصر المتمثل في إسقاط نظام الإخوان فهذا النصر لم يكن نصر هذه القوى وحدها، فوافده تنبع من الجيش وتنبع بدرجة أكبر من فشل الإخوان المطاح بهم في إدارة شؤون الدولة وتهورهم وعدم علاقتهم في استخدام السلطة الاستخدام الأمثل وهوس الإخوان بسياسة التمكين تحت مبررات ودعاوى دينية!!

ولعل ما هو مطلوب من كافة القوى السياسية في مصر ليس البكاء على ماض لن يعود، كما فعل (الإخوان) في محيط شارعى رابعة العدوية والنهضة، ولا الاحتفال بنصر لا يملكون كل مقومات صناعته، إنما المطلوب هو التوقف أمام الحدث ومحاوله فهمه بعمق ومن ثم البناء

على الرئيس المصري السابق مبارك فعلى الرغم من أنه مضى في مشروع التورث وتمادى فيه إلا أنه لم يحاول الاقتراب بمشروعه هذا من المؤسسة العسكرية، فكان الرجل يدرك حدود حركته آنذاك.

إن مشكلة الإخوان في مصر أنهم لم يقرؤوا تاريخ مصر جيداً، فبعد وصولهم إلى السلطة بدؤوا ويتلطف عجيب وفي إطار سياسية التمكين في محاولة محمومة للسيطرة على المؤسسة العسكرية وعندما لم يفلحوا حاولوا اختراق أزمها الأمنية والاستخباراتية وعندما اخفقوا في ذلك عمدوا إلى محاولة ضرب هذه المؤسسة ومشغلتها بوظيفة جانبية تمثلت في ملاحقة الجماعات الإرهابية التي جلبوها إلى محافظة سيناء من مختلف أصفاع المنطقة العربية بمساعدة حركة ( حماس ) والمنظمات الجهادية الأخرى، وعندما تبين لهم أن تلك الإجراءات غير كافية لإعاقه دور المؤسسة العسكرية وصرها عن مهامها الوطنية رضخوا للأمر الواقع وأخذوا في الأيام الأخيرة من حكمهم لمصر بامتداد المؤسسة العسكرية والشأن عليها ولكن بعد فوات الأوان.

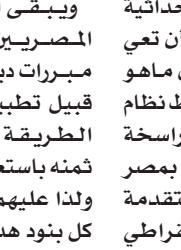
ومن جانب آخر لم تحاول القوى الليبرالية إعادة تنظيم نفسها في حزب سياسي يحظى بشعبية واسعة تستطيع به خوض غمار الحياة السياسية وتجعل منه رافعة سياسية قوية في معادلة الصراع على السلطة مع القوى التقليدية أو ما يعرف بالإسلام السياسي الأكثر تنظيماً منها، بل ظلت في حالة شتات غير مبررة، وفي الجانب الآخر لم يحاول الشباب الذين برهنوا على قدرتهم اللامحدودة على إسقاط نظامي مبارك ومرسى بحشودهم غير المبسوقة التي أهلت العالم أجمع لم يحاولوا صناعة رافعة سياسية حزبية تمثلهم ويكون لها طابع الاستمرارية والحضور اليومي حتى يكونوا معادلاً موضوعياً حاضراً في الحياة السياسية المصرية لا مجرد عاصفة عابرة تهوي بالنظام المغضوب عليه ثم لا تلبث أن

من الواضح أن مركزية الدولة وترسيخها في ذهن ووجدان المواطن المصري قد حصر الصراع على هوية الدولة، ولكنه لم يمتد بعد إلى كيان ووجدان الدولة ذاتها، فرغم الأزمات السياسية الراهنة التي تعصف بمصر لم يناد ولم يفكر أحد بمطالب نتمس وحدة كيان الدولة، وحتى المكون الاجتماعي القبطي لا يرى نفسه إلا من مصريته أولاً، ثم تأتي بعد ذلك المسألة الدينية. وذلك ما يعني أن الحركة الوطنية المصرية محصنة سياسياً صلب ومنع، حيث يحصر حركتها في التفاعل داخل الإطار الوطني وحول القضايا الوطنية التي تم تحسم بعد مثل قضايا ( هوية الدولة - والسياسة الحكومية - والسياسة الخارجية ) .

كما أن من الواضح أن المؤسسات الوطنية المصرية كالجيش والقضاء والأجهزة الأمنية هي مؤسسات راسخة وعصبية على الاختراق أو التذخير ومؤسسات حالت دون انزلاق مصر إلى الوضع السوري أو الليبي أو اليمني. ولعل الثابت في مصر هو مركزيتها ووطنيتها ومحصنتها ومؤسساتها، وذلك ما يجعل القوى السياسية المصرية حكومة بهذه المعادلة الثلاثية .. هكذا كانت في الماضي وهكذا في اليوم وستظل كذلك إلى أمد غير منظور.

وعلى الرغم من تميز عهد الزعيم جمال عبدالناصر كحاكم فرد وذي شعبية عامرة تجاوزت حدود مصر، إلا أنه كان في الوقت نفسه يدرك حدود حركته، فمثلاً حين هزم في عام النكسة العربية 1967م قرر الانسحاب من المسرح السياسي إلى أن عطفه المصريين أخرجتهم إلى الشوارع لمطربين ببقائه في الحكم بدلاً من محاسبته، كما أن السادات الذي كان يتمتع بسلطات مطلقة لم يتدخل في أداء المؤسسة العسكرية، ووطنيتها رغم أنه يعد أحد أبطالها، ولذلك فقد ظلت هذه المؤسسة تمارس عملها بمهنية خدمة وكان قرار الحرب عام 1973م قراراً عسكرياً مدروساً ولم يكن للسادات فيه سوى إعلانه بصفته رأس النظام، والأمم ينطبق كذلك

ياسر الشبوطي



عليه والمطلوب أيضاً من الإخوان أن يتوقفوا وأن يراجعوا كل إخفاقاتهم ابتداءً من وعودهم عنها ومروراً بإخفاقاتهم وتسرعهم بإصدار إعلانات دستورية متلاحقة بهدف تحسين قياداتهم وجعلهم فراعنة فوق مستوى المحاسبة وإنهاء بخروج ملايين المصريين في مظاهرات غير مسبوقه في تاريخ البشرية ضدكم، وكذلك بقيائهم في حالة من العداء والمكابرة وفي تحد غير مفهوم لإرادة الشعب المصري بأكمله !!

ويبقى القول إن محاولة قهر المصريين وكسر إرادتهم تحت مبررات دينية أو باسم الدين من قبيل تطبيق أحكام الشريعة على الطريقة الإخوانية هم سيجنون ثمنه باستعداد عامة الشعب المصري، ولذا عليهم أن يتوقفوا وأن يراجعوا كل بنود هذه التركة بنداً بنداً، ما لم فإنه محكوم عليهم بالفناء، وذلك لأن إيديولوجيتهم الدينية (القدرية) لن تمكنهم من إحداث مراجعة عميقة لإخفاقاتهم، فهم يعتبرون أن ما حدث لهم ليس مجرد أخطاء سياسية ارتكبوها بحماقاتهم، وإنما قضاء وقدر إلهي كتب عليهم ومن ثم يوجرون على تحمله وتحمل نتائجه وتداعياته!!

والواقع أن مثل هذه الذهنية التي يتمسك بها الإخوان ليست مؤهلة لإجراء مراجعة، وإنما مهياة لا تكتاب كوارث وحماقات جديدة.

ومن هنا أتصور بأن جماعة الإخوان في مصر سوف تنحل وتنتفت إلى جماعات صغيرة تزاول عملها السياسي من مواقع هامشية وستكون مطالبة من قبل المجتمع وفعالياته السياسية والثقافية باختبارات قاسية حتى تبرهن فيها على وطنيتها المصرية وعن ابتعادها عن التنظيم الدولي للإخوان والإيمان بالديمقراطية

من الواضح أن مركزية الدولة وترسيخها في ذهن ووجدان المواطن المصري قد حصر الصراع على هوية الدولة، ولكنه لم يمتد بعد إلى كيان ووجدان الدولة ذاتها، فرغم الأزمات السياسية الراهنة التي تعصف بمصر لم يناد ولم يفكر أحد بمطالب نتمس وحدة كيان الدولة، وحتى المكون الاجتماعي القبطي لا يرى نفسه إلا من مصريته أولاً، ثم تأتي بعد ذلك المسألة الدينية. وذلك ما يعني أن الحركة الوطنية المصرية محصنة سياسياً صلب ومنع، حيث يحصر حركتها في التفاعل داخل الإطار الوطني وحول القضايا الوطنية التي تم تحسم بعد مثل قضايا ( هوية الدولة - والسياسة الحكومية - والسياسة الخارجية ) .

كما أن من الواضح أن المؤسسات الوطنية المصرية كالجيش والقضاء والأجهزة الأمنية هي مؤسسات راسخة وعصبية على الاختراق أو التذخير ومؤسسات حالت دون انزلاق مصر إلى الوضع السوري أو الليبي أو اليمني. ولعل الثابت في مصر هو مركزيتها ووطنيتها ومحصنتها ومؤسساتها، وذلك ما يجعل القوى السياسية المصرية حكومة بهذه المعادلة الثلاثية .. هكذا كانت في الماضي وهكذا في اليوم وستظل كذلك إلى أمد غير منظور.

وعلى الرغم من تميز عهد الزعيم جمال عبدالناصر كحاكم فرد وذي شعبية عامرة تجاوزت حدود مصر، إلا أنه كان في الوقت نفسه يدرك حدود حركته، فمثلاً حين هزم في عام النكسة العربية 1967م قرر الانسحاب من المسرح السياسي إلى أن عطفه المصريين أخرجتهم إلى الشوارع لمطربين ببقائه في الحكم بدلاً من محاسبته، كما أن السادات الذي كان يتمتع بسلطات مطلقة لم يتدخل في أداء المؤسسة العسكرية، ووطنيتها رغم أنه يعد أحد أبطالها، ولذلك فقد ظلت هذه المؤسسة تمارس عملها بمهنية خدمة وكان قرار الحرب عام 1973م قراراً عسكرياً مدروساً ولم يكن للسادات فيه سوى إعلانه بصفته رأس النظام، والأمم ينطبق كذلك